

المشقف الحزبي : دراسة في كتاب حنا بطاطو حول الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (*)

الفضل شلق

يعرض كتاب حنا بطاطو عن «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق» تاريخ العراق الحديث بكثير من الدقة والتفصيل. عندما بدأ حنا بطاطو العمل في هذا الكتاب كان قصده أن يكتب تاريخ الحزب الشيوعي بالعراق، لكن الدراسة جاءت واسعة لتشمل تاريخ العراق بمجمله.

يستعرض الكتاب تركيب وسلوك الطبقات الاجتماعية، خاصة تلك التي كانت في قمة الهرم الاجتماعي عندما حكمت الملكية في العراق وتطورها قبل ذلك، كما يستعرض تركيب وسلوك الفئات والأحزاب المعارضة لنظام الحكم وللنظام الاجتماعي الذي ساد العراق حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ثم يستعرض الصراعات بين هذه الفئات والأحزاب عندما استلمت السلطة وصولاً الى أواخر السبعينات. يشمل هذا العرض سيرورة الأحداث لكنه يبحث بتفصيل أكثر في الصراعات الاجتماعية ومدلولاتها الثقافية والسياسية معتبراً أن المواقف الفكرية والسياسية للأشخاص تتأثر الى حد كبير بأوضاعهم الاجتماعية - الاقتصادية. انطلاقاً من ذلك يصف الكتاب شخصيات الأفراد البارزين الذين لعبوا أدواراً مؤثرة في تاريخ العراق الحديث، ويربط مكونات هذه الشخصيات وعناصرها

The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, (*)
HANNA BATATU, Princeton University Press, Princeton, New Jersey-1982.

المميزة وتفاعلاتها مع الأحداث بمواقفها الاجتماعية الاقتصادية.

يدرس الكتاب، في جزء كبير منه، إن لم يكن في الجزء الأكبر منه، النخب الاجتماعية التي شكلت قاعدة للسلطة الملكية، كما يدرس النخب المعارضة للملكية التي استلمت السلطة بعد ١٩٥٨. لم تكن جميع هذه النخب متعلمة لكن الانتلجنسيا العراقية خرجت من هذه النخب سواء كانت في الأصل تنتمي الى طبقات التجار أو الاشراف والسياد أو مشايخ القبائل والأغوات أو كبار موظفي الدولة والضباط. وكان المثقفون الحزبيون، من شيوعيين وبعثيين وناصريين وحركيين (حركة القوميين العرب) وضباط أحرار جزءاً من هذه الانتلجنسيا.

كانت الدولة هي العامل التوحيدي الرئيسي في العراق الحديث، لكنها لم تكن تستند الى تراث في التنظيم الاداري والاجتماعي، بل لم تكن تستند الى تراث من أي نوع. فقد كانت أجهزة الدولة أيام العثمانيين ترسل الى العراق من استانبول، أو تدار من هناك. وعندما قام النظام الملكي كان عليه أن ينشئ جهازاً للدولة منطلقاً من القليل الموروث. لم يكن فيصل الأول عراقياً، وكان يخضع، أحياناً ضد رغبته، لسيطرة البريطانيين. لذلك لم يستطع نظامه أن يكتسب شرعية راسخة مما جعله يهوي، دون أن يجد أحداً يدافع عنه، بعد ٣٧ عاماً من ولادته. وكان يستند في الوقت ذاته الى بنى اجتماعية هشة يشوب علاقاتها التناقض والتناحر في سبيل مصالح شخصية أو محلية ضيقة.

أما القوى المعارضة فقد انطلقت من رؤى وتصورات كان بعضها يرفع راية القومية العربية والوحدة، وبعضها يشدد على الاصلاح أو الثورة الاجتماعية بالارتباط مع «قوى التقدم الأمية». استطاعت هذه القوى أن تحطم الملكية بسهولة، لكنها سرعان ما غرقت في صراعات دامية قامت على أثرها دولة احكمت قبضتها على المجتمع العراقي. لم تكن الدولة التي قامت إثر الصراعات التي تلت ثورة ١٤ تموز، عام ١٩٥٨، تتطابق مع أي من تصورات ورؤى الأحزاب والقوى التي ساهمت في الثورة، علماً بأن تلك الثورة نالت تأييد كل الشعب العراقي وأحدثت تغيرات عميقة الأثر في المجتمع كما يقول حنا بطاطو.

ربما استطاعت الدولة في العراق بعد الثورة أن تكون عامل توحيد مرة أخرى بواسطة سياسة «القبضة الحديدية» التي تمارسها. لكنها على أي حال ليست هي الدولة التي تصورتها النخبة المعارضة التي قامت بإنشائها. فهل كانت هذه الأحزاب أداة التغيير أكثر مما هي صانعة له؟ وهل كانت أداة بيد القوى الاجتماعية المستمرة في وجودها أكثر مما هي ثورة للقضاء على هذه القوى التقليدية؟

جاء تطور العراق بعد ثورة ١٤ تموز مخالفاً لبرامج ورؤى الأحزاب التي قادت هذا التطور. ولا بد أن تكون بعض أسباب ذلك تعود الى البنى الثقافية والسياسية لهذه الأحزاب التي ربما انعكست فيها هشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية الموروثة من أيام الملكية وما سبقها. لقد نشأت هذه الأحزاب في أحضان الملكية؛ صحيح أنها كانت تعارض نظامها لكنها كان لا بد أن تتأثر بنيتها بهذا النظام. إن اعتماد الدولة «الحديثة» التي قامت بعد الثورة، التي أيدها كل الشعب العراقي، على مركز قوة هو العشيرة، التي هي تشكيلة اجتماعية تقليدية، هو إحدى القرائن التي تشير الى صحة هذا الاستنتاج.

إن البحث في هذه الاشكالية هو أمر على جانب كبير من الأهمية. ذلك أنه يخص العراق الذي يشكل قطراً عربياً هاماً، كما أنه يمكن أن ينسحب على الأقطار العربية الأخرى انطلاقاً من اعتبار تطور النخبة في العراق نموذجاً تنطبق مواصفاتها الأساسية على نخب الأقطار الأخرى رغم وجود الاختلافات التي تعود الى عوامل محلية.

لا أجد قاعدة للبحث وطرح الاشكالية أفضل من كتاب حنا بطاطو بما يحويه من دراسة معمقة وبحوث مستفيضة ودقة في تتبع المعلومات وتحري الأحداث. فهذا الكتاب الذي صدر باللغة الانجليزية هو من أهم وأفضل الكتب التاريخية التي أنتجها كاتب عربي في العقود الأخيرة. وقلما أن نجد باحثاً يدرس موضوعه بمثل الصبر والدقة والأمانة العلمية التي تحلى بها حنا بطاطو في هذا الكتاب. والعرض السريع للكتاب في الصفحات التالية لن يفيد حقه، لكنه أمر لا بد منه في هذا المجال.

بنية المجتمع الموروث عن العهد العثماني

تميز العراق بين عامي ١٩٢١ و ١٩٥٨ بعدم استقرار في العلاقات الاجتماعية وهشاشة في البنية الاجتماعية.

نتج عدم الاستقرار عن وضع الطبقات المالكة التي لم تكن مستقرة ولا ثابتة (ص ٥). لم تكن ملكية وسائل الانتاج، خاصة الأرض، معروفة في هذه البلاد في عهد العثمانيين، حتى في المدن كانت الملكية الخاصة قلقة وغير ثابتة (ص ٨) تموضع فوق ذلك ادخال العراق في السوق الرأسمالية العالمية (ص ٦) التي تركز على علاقات الملكية الخاصة. بدأ هذا التطور في العهد العثماني من خلال علاقات الهيمنة الاقتصادية التي مارستها دول الغرب على هذه الدولة وأصبح أمراً أكثر رسوخاً عندما تم تفكيك الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتقسيمها الى بلدان وضعت تحت السيطرة المباشرة لدول الغرب الرأسمالي.

أما هشاشة البنية الاجتماعية فيعبر عنها استنتاج حنا بطاطو بأن العراق ورث عن العهد العثماني مجتمعاً تشكل لدرجة كبيرة من جماعات منعزلة عن بعضها ومتمحورة حول ذاتها (ص ٦). إن عدم تلاحم المجتمع في مطلع القرن العشرين جعل العراقيين لا يشكلون شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة (ص ١٣) وكان ذلك حصيلة اضطرابات سياسية وأمنية وكوارث طبيعية أصابت العراق على مدى قرون طويلة. إن تراجع الزراعة المروية منذ القرن ١٠ م، وانتشار البدو والتنظيم العشائري للمجتمع، والتراجع المدني منذ العام ١٢٥٨ حين احتل التتر بغداد، (ص ٦٤)، والكوارث الطبيعية التي أصابت البلاد في القرون ١٧ و ١٨ و ١٩ (ص ١٥) والاضطرابات السياسية المتلاحقة وانعدام الأمن، كل ذلك أدى الى تراجع صيغة المجتمع المدني، لم يعد ممكناً في هذا الوضع ضمان أمن الفرد وعيشه إلا إذا انتسب الى عشيرة من أجل الحماية. لذلك يقول حنا بطاطو أن التحالفات العشائرية كانت ذات طابع دفاعي حربي (ص ٦٧).

يضاف الى ذلك تعقيد التركيب المذهبي والاثني لسكان العراق (ص ٣٣ - ٤٣) مما حمل المجتمع عبء تناقضات قابلة للانفجار في أوقات متلاحقة. حتى الاسلام، كما يقول حنا بطاطو، كان في العراق عامل تجزئة أكثر مما هو عامل توحيد بسبب التناقضات السنية الشيعية (ص ١٧).

كان ممكناً أن يكون الحكم البريطاني عامل توحيد للشعب العراقي بما أدخله من وسائل إدارية وتنظيمية وتقنيات حديثة (ص ٢٤) وبسبب الفرصة التي أتاحتها للشعب العراقي أن يتوحد في مواجهة العدو المستعمر. وبالفعل تم تحالف شيعي سني لا مثيل له سابقاً في ثورة عام ١٩٢٠ ضد البريطانيين (ص ٢٣ و ٨٩). كما كان ممكناً أن يكون «الملك» بوصفه مركز استقطاب لمختلف فئات وطبقات الشعب ومناطقه الجغرافية وجماعاته الدينية والاثنية (ص ٢٧). لكن عوامل التفتت والتجزئة كانت أعمق من أن تستجيب لدواعي التوحيد في ظروف فرضتها هشاشة البنية الاجتماعية واضطرابها.

تشكلت النخبة في المجتمع العراقي في ظل الملكية من ست طبقات وفئات اجتماعية هي:

- (١) ملاكو الأرض
- (٢) المشايخ والأغوات
- (٣) السادة
- (٤) ارسقراطية موظفي الدولة القديمة
- (٥) التجار
- (٦) الحاشية والضباط الشريفون السابقون.

كان المشايخ قد بدأوا يفقدون مواقعهم القديمة بتأثير قانون الطابو العثماني عام ١٩٥٨ (ص ٧٤) الذي مسحت الأراضي بموجبه وحولت من مشاع للقبيلة الى ملكية للدولة (ميري، طابو، لزمة) التي كانت تشكل الغالبية الساحقة في حين كانت الأرض الملك والأوقاف لا تتعدى ١٪ من مساحة الأرض الزراعية، وهذه كانت محصورة في المدن وجوارها (ص ٥٣). كانت الدولة تعطي حق

التصرف بالأرض للمشايخ مما وضعهم تحت سلطتها (ص ٧٤). صحيح أن مشايخ الأرض قد استفادوا من التطورات الاقتصادية وانتشار اقتصاد السوق مكان اقتصاد الكفاف بفضل تحسن سبل المواصلات خاصة السفن التجارية التي صارت تمخر شط العرب ونهر دجلة؛ لكن حتى القوة الاقتصادية للمشايخ وتغير وضعهم بالنسبة للأرض هددوا الوضع التاريخي لهم بأن أضعفا سلطتهم على القبيلة التي صار اعضاؤها مجرد فلاحين عندهم (ص ٧٨). كان إقطاع المشايخ يتحول تدريجياً إلى نوع من الفيودالية^(*) (ص ٧٩). لكن الانجليز لجأوا إلى استخدام المشايخ ضد الملك (ص ٩٠ و ٩٩) وكان قانون ١٩٣٢ ذا أهمية قصوى في انعاش وضع المشايخ إذ سمح لهم بتملك الأرض المشاعية التي كانت ملكاً للقبيلة إضافة إلى تملكهم أراضي الدولة (ص ١٠٩ و ١١٠).

كان المشايخ طبقة غير متعلمة (ص ١١٥) تخضع مواقفها السياسية لمصالح ضيقة يحددها جشعها لحيازة مزيد من الأرض (ص ١٢٦) وفي غالب الأحيان كانت هذه الطبقة أداة بيد البريطانيين (ص ٨٦). أما أسلوبها في العيش فكان يتميز بتبذير مواردها (ص ١٤٩) إضافة إلى أن وجودها على رأس الهرم الاجتماعي في الريف جعل هذا النظام يمنع الفلاحين من التكيف واستخدام الأرض بكفاءة (ص ١٤٧) فتراجعت انتاجية الأرض (ص ١٤٨) وكثرت هجرة الفلاحين إلى المدن كما تفاقمت مشكلة الأرض الموات بسبب هذه الهجرة (ص ١٣٢). كل ذلك سببه جهل المشايخ وجشعهم.

وكان السادة هم الفئة الاجتماعية التي يزعم أفرادها أنهم يتسبون إلى الرسول (ص ١٥٣) وكان عددهم لدى الشيعة أكثر مما لدى السنة (ص ١٥٦). كان وضعهم الاجتماعي مشتقاً من هذا النسب الشريف إلى جانب انجازات

(*) تختلف الفيودالية (الاوروبية) عن الإقطاع (الشرقي) في أن الأولى نظام يملك فيه الأسياد الأرض بينما تكون ملكية الأرض في النظام الثاني (الإقطاع) للدولة حيث تقتصر ملكية الأسياد على حيازة الأرض. في النظام الأول يتلقى الأسياد ريع الأرض بوصفهم ملاكين للأرض، ويتوارثونها ويورثونها؛ وفي النظام الثاني يقتطعون الربيع بوصفهم مستأجرين للأرض أو بوصفهم «موظفين» لدى الدولة، ولا يتوارثون الأرض إلا نادراً.

أخرى، ذلك أن ادعاءهم النسب كان يتم في الغالب عقب تلك الانجازات (ص ١٥٣). فكان أكثرهم من الشيوخ أو ملاكي الأرض أو التجار (ص ١٥٨). وكانوا معفين من الضرائب (ص ١٦٧). وقد بدأ وضعهم يتراجع منذ القرن التاسع عشر عندما فرض العثمانيون بعض الضرائب عليهم (ص ١٦٨). ومن صفوفهم خرج معظم الثوار في القرن التاسع عشر والعشرين (ص ١٦٥) وكانوا غالباً ما يرفعون لواء القومية العربية (ص ١٧١). وقد لعبوا دوراً بارزاً في الثورة ضد الانجليز عام ١٩٢٠ (ص ١٧٤)، وفي عهد الملكية كان منهم ٣١٪ من رؤساء الوزراء و ١٥٪ من عدد الوزراء.

أما الارستقراطية موظفي الدولة فإن وضعهم الاجتماعي لم تكن له علاقات مباشرة بالدين (ص ٢١١). وكان معظمهم من الأتراك الذين جاءوا موظفين لدى أجهزة الدولة العثمانية وبقوا في العراق (ص ٢١٢). وقد شكلوا طبقة مغلقة يتزوج أعضاؤها في الغالب من بعضهم البعض (ص ٢١٥). وكانوا في قمة الهرم الاجتماعي ذلك لأن العناصر المحلية كانت مستبعدة عن مناصب الدولة العليا في أيام العثمانيين (ص ٢٢٠). هؤلاء شاركوا السادة في النقمة على الضباط الشريفيين لكنهم كانوا أكثر قدرة على التكيف (ص ٢٢١) وكانوا أكثر أهمية إدارياً وسياسياً (ص ٢٢٢).

وكان التجار طبقة تعتمد على تجارة الترانزيت (٢٣٣) التي تخضع للشروط الأمنية (ص ٢٣٣) ولضرائب عشوائية في كثير من الأحيان (ص ٢٣٠) ولتعديات ونهب المشايخ عندما تمر البضائع في مناطقهم (ص ٢٢٩). كانوا طبقة مهاجرة لعب فيها الأرمن من استانبول دوراً كبيراً؛ ونادراً ما كانوا حصيلة القوى الاقتصادية المحلية (ص ٢٣٣). بعد الثلث الأول من القرن التاسع عشر بدأ التجار العرب المحليون يلعبون دوراً متزايد الأهمية (ص ٢٣٥) لكن الامتيازات التجارية الأجنبية والدور الذي لعبته شركة الهند الشرقية منعت هذا التطور إضافة الى ضرب الحرف المحلية (ص ٢٣٧). ومع مجيء الجيش البريطاني عام ١٩١٤ تزايدت أهمية التجار اليهود في التجارة والصيرفة (ص ٢٤٧ - ٢٥٠). وكانوا قبل ذلك قد لعبوا دوراً ليس قليل الأهمية بديل

أنهم مولوا أتراك جمعية تركية الفتاة (ص ٢٨٨) ولعبوا دوراً في ازاحة السلطان عبد الحميد (ص ٢٨٦). وفي أيام البريطانيين كان أبناء التجار المحليين الذين تراجع وضعهم بسبب ارتباطهم بأساليب العمل القديمة قد لعبوا دوراً كبيراً في الانتفاضات والثورات وتشكيل الأحزاب المناهضة للدولة (ص ٢٩٣) مثل الحزب الوطني وتفرعاته: نادي المثني الذي طلع منه حزب الاستقلال، ومجموعة الأهالي التي طلع منها الحزب الوطني الديمقراطي، والتيار الراديكالي الذي طلعت منه عصبة مناهضة الامبريالية.

وكان الضباط الشريفيون السابقون، وعددهم حوالي ٣٠٠، أكثرهم من السنة (ص ٣١٩) الذين خدموا في الجيش العثماني ثم انحازوا الى ثورة الشريف حسين. معظمهم كانوا من عائلات غير غنية ولا تتمتع بوضع اجتماعي عال لكنهم شاركوا منذ تنصيب الملك فيصل في مراكز إدارية رفيعة وفي مناصب عسكرية هامة (ص ٣١٩). وكانوا في عام ١٩٢٠ أكثر راديكالية بالنسبة للأوضاع السائدة (ص ٣٢٠). وتدرجياً صار الضباط الرئيسيون منهم جزءاً من ملاكي الأرض الكبار وأصحاب المصالح التجارية الكبرى وصاروا أقل فهماً وإدراكاً لمشاكل الشعب وحياة الناس اليومية (ص ٣٥٣).

لا ينطبق مفهوم الطبقة، بالمعنى الكلاسيكي، أي بمعنى الفئة الاجتماعية التي تركز على قاعدة اقتصادية محددة، سوى على اثنتين من الطبقات والفئات الاجتماعية التي يذكر حنا بطاطو أنها تشكل قمة الهرم الاجتماعي في العراق في النصف الأول من القرن العشرين. هاتان الطبقتان هما المشايخ والأغوات من جهة والتجار من جهة أخرى. الأولى منها كانت تركز على علاقات اجتماعية قديمة (عشائرية) وكانت تكبح قوى الانتاج الزراعية وكانت عامل تراجع وتأخر، والثانية منها كانت طبقة تعيش على تجارة الترانزيت دون أن يكون لها علاقة بالقوى الاقتصادية المحلية. أما الفئات الاجتماعية الأخرى: السادة وارشتراطية الموظفين والضباط الشريفيين السابقين، فهي فئات يحجم حنا بطاطو عن اطلاق تسمية «طبقات» عليها. كانت هذه الفئات تعتمد على وضعها الديني أو على علاقتها بالسلطة كي تحقق مكاسب مادية تتيح لها تمييز

الفوائض المالية لديها في الأرض أو التجارة كي تلتحق بطبقتي: ملاكي الأرض والتجار. بالأحرى كانت هذه الفئات تحقق مصالح مادية من وظائف هي في الغالب وظائف طفيلية لدى الدولة أو غيرها. حتى المشايخ كانوا يحققون المكاسب في حيازة الأرض بسبب علاقتهم بالدولة العثمانية أو البريطانية، التي كانت تمنحهم الأرض أو بسبب تغير الشكل القانوني لحيازة الأرض بما يجعل المشايخ يخضعون أكثر فأكثر لسياستها وينفصلون عن الفلاحين، أبناء عشائريهم، وعن العلاقات التقليدية المحلية التي كانوا يعتمدون عليها ويعبرون عنها. لم تكن حيازة المشايخ والأغوات للأرض حصيلة تطور قوى إنتاجية زراعية محلية بل كانت حصيلة العلاقة بالدولة التي كانت قوة خارجية في عهد العثمانيين أو في عهد الملكية تحت ظل البريطانيين. وبالتالي كانت حيازة المشايخ للأرض وأساليب تعاملهم مع الفلاحين، والوسائل التقنية المتبعة، من جملة العوامل التي كبحت نمو قوى الإنتاج الزراعية وأدت الى مزيد من تراجعها.

كذلك كانت التجارة، وهي في معظمها تجارة ترانزيت، تعتمد على عناصر خارجية كما تعتمد على الشروط الأمنية التي تخضع لدور الدولة وقدرتها على تحقيق أوضاع مستقرة كما كانت تخضع لعشوائية قرارات الدولة والمشايخ في فرض الضرائب أو تعريض البضائع للنهب.

من كل ذلك يمكن الاستنتاج أن قمة الهرم الاجتماعي التي تشكلت منها **النخبة في المجتمع العراقي** والتي ورثت عن العهد العثماني وبقيت مستمرة، مع بعض التعديلات، في أيام البريطانيين والملكية حتى عام ١٩٥٨، هي ذات بنية اعتمدت على قوى خارجية، وفي أحسن الأحوال اعتمدت على الدولة التي خضعت لمشيئة القوى الخارجية؛ واعتمادها على الدولة كان علاقة ذات طابع طفيلي معيقة للإنتاج والتطور. هذه البنية لا يمكن وصفها إلا بأنها بنية هشة مصيرها الدائم الخضوع لارادات من خارج المجتمع.

بنية الدولة في عهد الملكية

في أيام العثمانيين، كان الولاية أجنب عن العراق (ص ٢١٨)، كذلك كان كبار الموظفين (ص ٢١٢). وكانت الأوامر تعطى من استانبول دون أن يكون

حتى للولاة مساهمة فيها. كان جهاز الحكم الرئيسي مستورداً. يضاف الى ذلك أن قصر مدة الولاة والعنف الذي كان يرافق تغييرهم (ص ٢١٩) كانا يعبران عن اضطراب وعدم استقرار سياسيين. لم يرث العراق جهاز دولة ولم يكن مهيباً لتشكيل دولة. ذلك كان يشبه أوضاع البلدان العربية الأخرى التي ورثت عن العثمانيين لا دولاً بل أقطاراً جرى تركيب جهاز دولة على كل منها حسب مشيئة قوى الاستعمار (الانتداب) المسيطرة بعد العثمانيين.

يقول حنا بطاطو أنه منذ نهاية أيام المالك عام ١٨٣١ حتى ١٩٥٨ لم يكن الحكم عراقياً (ص ٢٧٤). وقد فرض البريطانيون الملكية في العراق عام ١٩٢١ بعد أن هزموا ثورة ١٩٢٠ التي شاركت فيها غالبية الشعب العراقي وتحالف فيها الشيعة والسنة (ص ١٧٥). بعض أشكال المعارضة للملكية اتخذت شكل عريضة وقعها ٤٠٠ من كبار الشخصيات العراقية تطالب بالتمسك بالخلافة وذلك عام ١٩٢٣ (ص ٣٢٣). وفي العشرينات ارتفعت أصوات مثل حزب النهضة بقيادة أمين الجادرجي الشيعي (ص ٣٢٧) ضد الملكية، ثم حدثت مطالبة علماء السنة بالجمهورية (ص ٣٢٨)، ومطالبة كبار ملاكي الأرض في البصرة بقيام كيان مستقل فيها (ص ٣٢٨) وتحركات اخوان نجد العسكرية بقيادة فيصل الدرويش (ص ٣٢٩). في عام ١٩٣٦ قامت ثورة بكر صدقي؛ ثم قامت ثورة الضباط الأربعة التي كان واجهتها السياسية رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. وهاتان الثورتان يمكن اعتبارهما من فعل الجيل الأصغر من الضباط الشريفيين (ص ٣٣٧)، أي من قلب النخبة التي كانت الملكية تستند اليها. كل ذلك يشير الى أن السلطة السياسية لم تكن أبداً مستقرة في العراق، لا في أيام الملكية ولا قبلها (ص ١٠ و ٣٢٣).

كانت الشخصيتان البارزتان في العراق أيام الملكية هما الملك فيصل الأول ثم نوري السعيد حتى عام ١٩٥٨. الأول «لم يكن يرقص على أنغام البريطانيين» (ص ٣٣٢)، والثاني لم يكن موضع ثقة لديهم، خاصة في المرحلة الأولى من حياته السياسية (ص ٣٣٥). لكنه على الرغم من كل ذلك، اعتبرت الملكية لدى الشعب العراقي سلطة فرضتها مشيئة المتغلبين البريطانيين

(ص ٣٢٤)، وما كانت مناورات فيصل ونوري السعيد معهم إلا محاولات لكسب مواقع اضافية. إن عدم استقرار السلطة السياسية واستنادها الى قوة خارجية لتثبيت نفسها يفسران عنف المقاومة لهذه السلطة التي اضطرت في السنين الأخيرة من حكمها الى فرض الأحكام العرفية بشكل متواصل (ص ٣٤٦). فقد فرضت الأحكام العرفية لمدة ٢٨٤٣ يوماً أو ما يوازي ٨ سنوات من الأعوام السبعة عشرة الأخيرة من حكم الملكية (ص ٣٢٤).

إذا كانت السلطة السياسية قد عانت من اضطراب وعدم استقرار كبيرين، فإن القاعدة التي ارتكزت عليها وهي دعم البريطانيين لم تكن على درجة كبيرة من القوة (ص ٨٩). كان البريطانيون يعانون مصاعب مالية واقتصادية وكانت قواتهم في العراق ضعيفة عسكرياً (ص ٨٨). لذلك كان البريطانيون يعتمدون على سياسة «فرق تسد» فيستخدمون المشايخ ضد الملك (ص ٩٠).

إن عدم تماسك النخبة الاجتماعية - السياسية التي كانت تشكل قمة الهرم الاجتماعي في العراق واستعداد مختلف أطرافها الدائم للعمل ضد الملكية كنظام وهشاشة القوى المادية والعسكرية التي استند اليها النظام، كل تلك مؤشرات تدل على هشاشة البنية السياسية وهشاشة بنية الدولة في العراق أيام الملكية. كان النظام يستند الى قاعدة ضعيفة؛ حتى الجيش الذي بناه اضطر الى تسريح ثلاثة أرباعه بعد ثورة ١٩٤١ (ص ٧٦٤). ما كان ممكناً للنظام الملكي أن يقوم ببناء قاعدة قوية له بسبب عدم الثقة المتبادلة بينه وبين الآخرين الذين كانوا يشكلون مجمل الشعب العراقي بما في ذلك النخبة الاجتماعية السياسية التي يفترض أنها كانت تستمد مكاسبها المادية والمعنوية من علاقتها بالنظام والتي يفترض بالتالي أن يكون ولاؤها للنظام كاملاً.

عندما انهارت الدولة العثمانية ورث العرب اقطاراً رسمت حدودها القوى الاستعمارية. لم يرث العرب دولاً لهذه الأقطار. كان على أنظمة الحكم المتموضعة على هذه الأقطار أن تنشئ أجهزة دولة. يتضح ذلك من النظر الى الجيش العراقي في العشرينات كمثل على ذلك. «كان عدد الجيش العراقي

٣٦١٨ رجلاً في عام ١٩٢٢ و ٥٧٧٢ رجلاً في عام ١٩٢٤ و ٧٥٠٠ رجلاً في عام ١٩٢٥ وبعد ذلك حوفظ عليه بنفس المستوى من العديد حتى عام ١٩٣٣؛ وكان الانفاق على هذا الجيش بالنسبة الى مجمل انفاق الدولة في الأعوام ١٩٢٢ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٧ يشكل ١٧٪ و ٢٣٪ و ٢٦٪ و ٢٣٪ على التوالي (ص ٩٠).

إن المشكلة في هذه الأقطار ليست في أنها ورثت بنى اجتماعية وسياسية تقليدية، بل في أنها ورثت بنى اجتماعية هشة وبنى سياسية شبه معدومة. المشكلة ليست في مواجهة البنى التقليدية مع البنى الحديثة المطلوب تطويرها وتميئتها، كما يصر العديد من الباحثين حول قضايا الوطن العربي خاصة الغربيين منهم، بل هي في أن هذه البنى غير موجودة تقريباً وعلى أنظمة الحكم إنشاؤها. وهذه مهمة صعبة عندما تكون أنظمة الحكم مفروضة بالقهر وتعتمد على قوى استعمارية خارجية لضمان استمرارها.

يشير حنا بطاطو الى ضعف الجيش في العراق الى حقيقة أن ذلك كان أمراً مخططاً له من قبل البريطانيين (ص ٩٠) ويعمق النظر في مسألة عدم تماسك الطبقات الحاكمة، الطبقات التي تشكل قمة الهرم الاجتماعي، التي كان يفترض أن تكون قاعدة نظام الملكية. لكنه لا يعالج مسألة هشاشة بنية الدولة التي كانت شبه معدومة عند قيام الملكية التي ربما لم تكن مؤهلة لبنائها، الأمر الذي ساهم في إسقاطها بعد ٣٧ عاماً من قيامها.

ورث العرب عن العثمانيين اقطاراً ولم يرثوا دولة موحدة تكون هي دولتهم القومية التي تنال تأييدهم والتي يتأطرون حولها. لم يكن قيام هذه الأقطار تعبيراً عن قوى محلية ولم يكن نتيجة تطور تاريخي. لم تكن الأقطار كيانات مطلوبة لها الاستمرار والدوام. قبلوا بها كأمر واقع لأنهم اعتبروا أن التحرر من الاستعمار هو المطلب الأساسي الذي يجب أن يعطي أولوية على كل ما عداه. وفي مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لم يكن لديهم، بسبب هشاشة بنية الدولة القطرية المفروضة عليهم، اطار ناظم لأفكارهم ومثلهم وطروحاتهم. إن

الدولة بمقدار ما تكون موجودة ومتمتعة بتراث اداري وتنظيمي تكون هي الاطار الذي تنتظم فيه العلاقات الاجتماعية وتتم في اطاره التسويات بين مختلف فئات المجتمع وطبقاته، علماً بأن هذه التسويات هي التي تضمن بقاء المجتمع واستمراره. فالدولة هي الاطار الناظم لعلاقات المجتمع وما يتوالد فيه من افكار وتيارات سياسية.

ليست الدولة القطرية سوى واحدة من القوى المحلية. هي قوة تديرية تعايشت مع تشكيلات التفتيت الأخرى بالمجتمع العربي، كالعشائرية، واستفادت من التوازنات الناتجة عنها دون أن تستطيع أن تكون إطاراً ناظماً للمجتمع وقاعدة لصدور أفكار ومناهج للنهوض به. ليس للدولة القطرية مرجع في التاريخ العربي ولا هي كانت قادرة على أن تثبت جدواها. وهي اذ تتدرج في عداد التشكيلات المحلية المناقضة للدولة القومية لم تستطع أن تفرض نفسها وتلزم المجتمع بها. هذا الالتزام، حتى ولو استخدمت فيه الوسائل القمعية، شرط ضروري لتكون أنماط من السلوك الاجتماعي المبني على قواعد الانضباط والانتفاء. في غياب الدولة الناطمة للمجتمع، أي الدولة التي تعتبر جزءاً من السيرة التاريخية للمجتمع، تكون وعي نظري قاصر لدى الفئات الموالية والمعارضة لنظام الحكم الملكي في العراق، وانعكس ذلك على صعيد الممارسة في مواقف لا تتناقض مع مصالح المجتمع وحسب بل تتناقض مع الأهداف الأساسية لهذه الجماعات السياسية. كان هذا هو مصير ثورة ١٤ تموز التي حولتها الأحزاب والجهات التي قامت بها الى نقيض الأهداف والشعارات التي كانت ترفعها.

إن غياب تراث للدولة في العراق الحديث، كما يتضح من هشاشة البنية السياسية بما فيها أجهزة الدولة، قد طبع الفئات الموالية والفئات المعارضة بطابع عدم التماسك والغرق في التفاصيل المحلية والنزاعات الداخلية غير المجدية. لقد تأثرت الفئات النقيضة للملكية بتفاهة نظام الملكية. ليس ذلك غريباً لأن الفئات المعارضة تشكلت قياداتها على الغالب من أبناء الطبقات الحاكمة خاصة السادة والتجار الذين ساءت أحوالهم في القرن العشرين. إن هشاشة البنية

الاجتماعية التي كانت تعتمد على قوى خارجية والتي لم تكن حصيلة قوى المجتمع قد انعكست في البنية السياسية وفرضت نفسها على الفئات المعارضة.

النقيض الشيوعي للنظام الملكي

كانت بدايات الشيوعية في العراق في العقد الثالث من القرن العشرين على يد أفراد مثقفين لديهم أفكار ثورية في وقت كان الكومنترن فيه يرفض اعطاء اعتبار كبير لليهود في الأحزاب الشيوعية العربية ويدعو الى تعريب هذه الأحزاب خاصة في فلسطين ويؤنب شيوعي فلسطين بسبب ذلك (ص ٣٩٤).

هؤلاء الأفراد كان معظمهم لا فقراء جداً ولا أغنياء (ص ٤٢٧) وكانوا يعتمدون الصحافة والنوادي الثقافية (ص ٤٠٣) كما يعتمدون على الوسائل التقليدية مثل العائلة الموسعة وتضامن الحي لنشر أفكارهم (ص ٤١٢ و ٤٠٣).

كانت بداية الحزب الشيوعي العراقي عند تأسيس الجمعية المناهضة للاستعمار في ٨ آذار عام ١٩٣٥ (ص ٤٣١). معظم الأعضاء آنذاك تميزوا بعدم الانضباط (ص ٤٣٥) والفقر الثقافي (ص ٤٤٨). لذلك كانت المواقف اليسارية المتطرفة هي الشائعة، وهذا أمر يسترعي الانتباه خاصة في وقت كان الكومنترن ينهج خطأً يمينياً (ص ٤٣٧). وكانت مجلته «الشرارة» تستعير تعابيرها من القرآن لا من البيان الشيوعي (ص ٤٥٠). وقد تميزت البيانات الشيوعية العراقية في هذه الفترة بأنها أكثر ميلاً للدعوة الى عمل عربي موحد من الشيوعيين السوريين واللبنانيين. وكان من مواقفهم في بداية الأربعينات تأييد ثورة الكيلاني ثم اعترفوا بخطئهم بعد عامين (ص ٤٦١).

في الأربعينات انتشرت أفكارهم انتشاراً واسعاً بين شباب العراق، يقول تقرير البوليس العراقي عام ١٩٤٩ أن نصف شباب العراق يتعاطفون مع الشيوعية (ص ٤٦٥). وقد تأثر جيل كامل بنفوذ الشيوعية (ص ٤٦٦).

جاء انتشار الأفكار الشيوعية انتشاراً واسعاً في العراق في الأربعينات

استجابة لظروف موضوعية منها البنية الاجتماعية الشديدة التعقيد التي تسودها تناقضات حادة بين بغداد والريف والعشائر والمدن الأخرى وداخل كل من هذه، علماً بأن بغداد كانت مركز السلطة وعامل توحيد أساسي (ص ٤٦٦). أدت هذه التناقضات الى انتفاضات وثورات متلاحقة، ففي الأعوام التسعة والأربعين الممتدة بين ١٩١٩ و ١٩٦٨ وقعت ٤٠ انتفاضة بعضها ذو طابع محلي وبعضها ذو طابع عام (ص ٤٦٧). على الصعيد الاقتصادي، كانت الأحوال المعيشية للناس تتدهور تدريجياً بحيث يستتج حنا بطاطو أنه يمكن الربط بين حدوث هذه الانتفاضات وارتفاع مؤشر غلاء الأسعار (ص ٤٧٠). يضاف الى ذلك أن البنية السياسية كانت تشهد فراغاً في المراتب التي دون القمة العليا للسلطة (ص ٤٧٨).

كانت لدى المناضلين الشيوعيين صيغ سياسية لا مواقف فكرية منهجية (ص ٤٧٨). وكان الفقر الفكري شائعاً عند أصحاب التيار القومي العربي لدرجة أكبر (ص ٤٨٠). كان هذان التياران جزءاً من نخبة عزلاء فكرياً تجاه مجتمعها وتفتقر الى الانضباط والى الوعي النظري (ص ٨٠). بالمقابل لم يكن عند الدولة فلسفة سياسية (٤٨١). وفي مراحل الاضطهاد، خاصة، كان يقع على كاهل الشيوعيين احتكار نشر الفكر النظري (ص ٤٨١)، لأنهم هم وحدهم الذين كانوا يملكون التنظيم المؤهل لذلك.

في الأربعينات تسلم فهد (سلمان يوسف سلمان) قيادة الحزب الشيوعي وبنى هيكلية الحزب الشيوعي بناء صلباً. لم تكن ثقافته واسعة، لكنه كان يدرك الأمور السياسية؛ كانت لديه ثقة شديدة بالنفس وعدم مرونة في التعامل مع الآخرين؛ وكان يرفض كل معارضة له بشدة؛ كما كان ايمانه وتفانيه في خدمة القضية لا متناهين؛ وكان لا يتكلم عن نفسه (ص ٤٨٦). وكان على علاقة غير ودية مع خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري الذي لامه مرة بتهمة أنه بلشفي (ص ٥٨١). بهذه الصفات واجه فهد وتعامل مع النخبة التي كانت ترفض الانضباط وتنكر الطاعة وتكره كل أنواع السلطة وتتصرف بأسلوب فوضوي (٤٩٣). انها النخبة التي شاركت مختلف تياراتها، وعلى رأسها الحزب

الشيوعي، في قيادة الوثبة عام ١٩٤٨ التي اعتقل فهد على أثرها وأعدم في العام ذاته. مع فهد تم اعتقال وتصفية معظم قيادة الحزب الشيوعي العراقي مما أدى الى تخلخل الحزب (ص ٥٤٢).

كان الحزب يعاني نقصاً في الكوادر لاستيعاب الأعضاء الجدد بعد الوثبة (ص ٥٥٩). سبب ذلك أزمة حادة في الحزب اذ وصل الى قيادته فتيان وصبية ليس لديهم الخبرة الكافية مما أتاح لأصحاب الأهواء اللعب بالحزب وتسخيره لممارسات التخريب اليساري المتطرف والصهيوني (ص ٥٦٩) مما كاد أن ينهي الحزب. وبما ساهم في إضعاف الحزب في هذه الفترة هو تغيير موقفه الفجائي في ٢٤ أيار، ١٩٤٨، حيال قضية فلسطين باتجاه يتناقض مع الموقف العربي العام (ص ٥٩٩).

كانت عضوية الحزب حتى في الأربعينات غير مستقرة (ص ٦٤٠) رغم تكاثر عدد الأعضاء من عشرات في بداية تكونه الى مئات ثم ألوف الأعضاء في عام ١٩٤٨ (ص ٦٤٢). وكان التنظيم يتصف بالمركزية الشديدة، اذ كان التعيين في المهام الحزبية يتم من فوق، رغم اعطاء حرية كبيرة للنقاش في صفوف الحزب (ص ٦٣٩). وكان التنظيم الحزبي شبيهاً بالأصناف (ص ٦٣٩) (وهي تنظيمات الحرف والمهن في السوق الاسلامية التقليدية). ربما لا يبدو ذلك غريباً. إذ إن أصحاب المهن لعبوا أهم الأدوار في الحزب (ص ٦٤٥).

لكن الانتشار الأوسع للحزب الشيوعي العراقي كان في أوساط المدارس والجامعات إذ شكل طلابها ٥٢٪ من القيادة العليا و ٢٢,٥٪ من الكوادر الوسيطة و ١٦,٤٪ من الكوادر الدنيا (ص ٦٤٨). ادى ذلك الى أن يكون غالبية الأعضاء دون عمر ٢٦ عاماً، اضافة الى اعضاء الطابع الموسمي في نضال الحزب. ففي فصل الصيف والعطل الأخرى كان عمل الحزب يصاب بالشلل (ص ٦٤٨).

تطور الحزب الشيوعي العراقي في الأربعينات من حزب عربي الطابع الى خليط من عرب واقليات (ص ٦٥٠). وللمرة الأولى، بعد الوثبة، لعب اليهود

دوراً بارزاً في الحزب. وفي فترة وجيزة استولى أحدهم على قيادته (ص) وذلك في عام ١٩٤٨. وكانت مرحلة ١٩٤٩ - ١٩٥٥ من حياة الحزب هي المرحلة التي صعد فيها دور الأكراد في الحزب، واستلموا قيادته. في هذه الفترة أيضاً تكاثرت الأعضاء الشيعة وتراجع دور الأقليات غير الإسلامية كما تراجع دور السنة. وفي عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ جرت ممارسة قيادة الحزب من كردستان لا من بغداد (ص ٦٩٩). تميزت هذه المرحلة (١٩٤٩ - ١٩٥٥) بالتطرف اليساري الذي كان لا ينبع من الظروف الموضوعية في العراق بل من خلال خطابات ستالين (ص ٦٨٣). في هذه المرحلة أيضاً انخفض عدد حاملي الشهادات الجامعية وتكاثر عدد الثانويين، وجنحت العضوية الى مزيد من الفتوة وصغر السن؛ وتميزت هذه المرحلة بالعداء للسافر للاندلجنسيا (ص ٦٩٩).

البعث في الخمسينات

تكون حزب البعث العربي الاشتراكي من عدة روافد، أولها جماعة زكي الأرسوزي الذي استوحى آراءه السياسية من أفكار قومية متطرفة (ص ٧٢٣). ثانيها جماعة ميشيل عفلق وصالح البيطار اللذين جمعتها صداقة منذ أيام الدراسة في السوربون واللذين أخذوا أفكارهما من نيتشه ومازيني وأندريه جيد ورومان رولان وماركس ولينين وغيرهم (ص ٧٢٥)، فكانت أفكارهما خليطاً لا إنسجام فيه. تشكل حزب البعث العربي من هاتين الجماعتين عام ١٩٤٧ بعد أن انشق عن الأرسوزي معظم جماعته وانضموا لهذا الحزب (ص ٧٢٧). وكان عدد أعضاء الحزب آنذاك بضع مئات معظمهم من طلاب المدارس والأساتذة وبعض المحامين والأطباء (ص ٧٢٧). وفي عام ١٩٥٢ كان حزب البعث الاشتراكي يضم حوالي ٤٥٠ عضواً دون دعم جماهيري واسع (ص ٧٢٨). من أسباب ضيق الدعم الجماهيري قلة صبر القياديين ورغبتهم بتحقيق صعود سياسي سريع دون جهد كبير تحت ضغط الأوضاع أيام حكم الشيشكلي ثم ربط مصير هذا الحزب مع الحزب الاشتراكي العربي الذي يتزعمه اكرم الحوراني والذي شكل الرافد الثالث لتكوين حزب البعث العربي الاشتراكي

(ص ٧٢٨). كان هذا الحزب قد تشكل في حماه ضد الملاكين الكبار وكان يستخدم العنف ضدهم عند كل حادثة اضطهاد تنزل بأحد الفلاحين. كان التأييد الواسع بين الفلاحين وعلاقة الحوراني بالضباط هما ما جذب حزب البعث اليه (ص ٧٢٩). بينما كان عفلق والبيطار «رجلي صالونات»، و«أقدامهما ليست دائماً لصيقة بالأرض»، كان الحوراني يعتبر «رجل الشعب». تم اندماج الحزبين عام ١٩٥٢ تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تبنى دستور حزب البعث لعام ١٩٤٧، لكن خطوة الاندماج لم تكن تامة لبقاء اتباع الحوراني من الفلاحين والضباط على علاقة شخصية به وخارج الاطار الحزبي (ص ٧٣٠).

كانت ايدولوجيا البعث، لدرجة كبيرة من صنع ميشيل عفلق (ص ٧٣٠)، لكن الحزب بقي مؤلفاً من تيارات مختلفة ومتناقضة في أفكارها ومواقفها. ورغم أن ميشيل عفلق فقد تدريجياً احتكاره لصياغة عقيدة البعث الا أنه بقي المرجع الفكري الذي سيسترشد به فرع الحزب في العراق (ص ٧٣٠). لم يبذل عفلق الجهد لعرض أفكاره بشكل منهجي (ص ٧٣١) واعتمد على «الوجدان» و«الايمان» لا على التحليل واستقراء الوقائع والحقائق (ص ٧٣٠). الوحدة والحرية والاشتراكية، وهي أهداف البعث وعفلق، لم تصدر عن العقل، بل صدرت من «روح» و«أعماق» الأمة حسب تعبير عفلق (ص ٧٣١). ليست الوحدة في نظره وسيلة في سبيل غاية بل حق طبيعي، وجميع الفروق بين أبناء الأمة الواحدة ستزول عندما يستفيق الضمير العربي (ص ٧٣٢). العروبة فوق الجميع والحقيقة فوق العروبة، الى أن يندمجا (ص ٧٣٥). الاشتراكية تنبع من أعماق الأمة العربية (ص ٧٣٦). حرية الفرد العربي مقيدة باعتباره مرتبطاً بروح الأمة (ص ٧٣٦). لا تمحيص للأفكار ولا جهد لاستخراج النتائج من المبادئ والمقدمات (ص ٧٣٦) مما يؤدي الى غموض الآراء والتباس المواقف. لا يستطيع عفلق أن يوفق بين فكرة وطن دون خلافات واختلافات وفكرة أن هناك أقلية تمتلك معظم ثروة المجتمع ولا تتخلى عنها دون صراع ونضال (ص ٧٣٧). أسلوب البعث في نظره هو الانقلابية

وهذه ظاهرة روحية (ص ٧٣٨). الدولة جسم بلا روح، والانقلاب في روح الأمة له أولوية على الدولة (ص ٧٣٩). ليست الأمة هي المجموع الحسابي لأفرادها، بل هي فكرة تتجسد في كل أو بعض أفرادها، وهؤلاء الذين تتجسد فيهم الفكرة يحق لهم النطق باسم كل الأمة (ص ٧٤٠). هكذا يرى حنا بطاطو فكر ميشيل عفلق الذي سوف يتحكم بحزب البعث وينعكس انعكاساً سلبياً على الممارسة، خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية عند الوصول إلى السلطة (ص ٧٣٤).

تأسس حزب البعث في العراق على يد عضوين من الحزب في سورية هما فايز اسماعيل وواصف الغانم اللذين كانا سابقاً من جماعة الأرسوزي، وقد شاركهما في عملهما في العراق الشاعر سليمان العيسى، ثم تسلم القيادة في العراق لفترة وجيزة، عبد الرحمن الضامن، ثم استلم القيادة فؤاد الركابي عام ١٩٥١؛ وفي عام ١٩٥٢ تم ضم الفرع العراقي إلى التشكيل القومي لحزب البعث (ص ٧٤٢). كان عدد الأعضاء خمسين في عام ١٩٥١ وضعف ذلك في عام ١٩٥٢. وقد بقي عدد أعضاء الحزب في العراق ضئيلاً نسبياً، لكن دوره السياسي كان دائماً أكبر من حجمه (ص ٧٤٣).

تشكلت أول قيادة قومية لحزب البعث عام ١٩٥٤، وتم تبني نظام داخلي جديد (ص ٣٤٣) وكان عدد أبناء الأقليات في قيادات الحزب القطرية والقومية أكبر من نسبتهم لعدد السكان، وكان عدد السنة مطابقاً لهذه النسبة، أما نسبة الشيعة فكانت أقل من نسبتهم لعدد السكان (ص ٧٤٨).

الضباط الأحرار

كانت غالبية ضباط الجيش العراقي في الخمسينات من السنة (ص ٧٦٥) وكان الجيش قد خسر حوالي ثلاثة أرباع عديده من عام ١٩٤٣ (ص ٧٦٥). وعندما بدأت تتشكل مجموعات عسكرية مناهضة للدولة في الجيش في منتصف الخمسينات كان الدور الأساسي فيها لرفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد اللذين كانا من أنصار الوحدة العربية (ص ٧٦٥). وعندما انضمت مجموعة

عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الى المجموعة الأولى تزعم قاسم الحركة لأنه كان الأعلى رتبة (ص ٧٨٣). وكان تنظيمهم شبيهاً بتنظيم الضباط الأحرار في مصر (ص ٧٨٣).

وقد اتخذت اللجنة العليا للضباط الأحرار قراراً قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ يقضي بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة حالما يتم اسقاط النظام العراقي (ص ٧٩٥). لكن المناورات التي مارسها عبد الكريم قاسم إضافة الى نزق الضباط الصغار أدت الى خلافات نشبت حتى قبل الثورة (ص ٧٩٧). كان عبد الكريم قاسم حتى بعد الثورة متحالفاً مع عبد السلام عارف الذي يُعتَقَد أنه هو الذي صاغ شعار «ماكو زعيم الا كريم» (ص ٧٩٨). وقد تأمرا ضد اللجنة العليا للضباط التي كانا عضوين فيها (ص ٧٩٩).

ثورة ١٤ تموز وما بعدها

عندما حدثت ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨ لم يدافع أحد عن الملكية (ص ٨٠٣) مما يؤكد ما سبق ذكره سابقاً «عن هشاشة بنية الدولة في العراق وهذا الأمر انعكس على البنى الاجتماعية والسياسية الأخرى حتى المعارضة منها. إن الخلافات التي سرعان ما دبّت بين الأحزاب والقوى العسكرية التي شاركت في الثورة والتي لم يكن لها أسباب ودوافع سوى المصالح الشخصية أو المصالح الحزبية الضيقة التي اعطيت الأولوية في كثير من الأحيان على قضايا المجتمع الكبرى وعلى القضية القومية (الوحدة مع مصر وسوريا)، لهي دليل على هشاشة القوى التي صنعت الثورة والتي كانت تعارض الملكية قبل ذلك. غرق العراق في بحر من الدماء بعد الثورة لأن القوى التي قادته لم تكن قادرة على حمايته وعلى توفير شروط استقراره، وربما لم تكن ترغب بذلك. لم تكن هذه الأحزاب مؤهلة بسبب نقص كفاءتها الفكرية النظرية لقيادة الشعب.

صحيح أن ظروف القمع والاضطهاد الشديدين في أيام الملكية كانت تحتم على الأحزاب والتنظيمات العسكرية أن تعمل بسرية تامة وحذر كبير مما كان يحد من قدرتها على التوسع، فقد كان عدد أعضاء حزب البعث في العراق

عام ١٩٥٦ حوالي ٣٠٠ عضواً (ص ٨١٦)، وعدد أعضاء الحزب الشيوعي في عام ١٩٥٤ حوالي ٥٠٧ عضواً (ص ١٢٠١). وكان طبيعياً أن لا يتزايد كثيراً عدد الأعضاء في الحزبين في السنين اللاحقة حتى وقوع الثورة. وكان عدد الضباط الأحرار لا يتجاوز ٢٠٠ عضواً عشية الثورة (ص ٧٨٣).

نجح انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ بعد كفاح طويل لأنه كان ثورة حقيقية (ص ٨٠٦) تتمتع بتأييد شعبي واسع (ص ٨٠٥)، لكن القوى التي قادت هذه الثورة كانت حريصة على أن تتمتع بالسيطرة على الحكم مهما كانت المصلحة القومية ومهما كانت مصلحة المجتمع العراقي. كانت خائفة من شعبها بسبب قلة عددها؛ كما خافت من الانضمام الى وحدة سوريا ومصر التي كانت تركز على علاقة عبد الناصر بالجماهير خاصة السورية منها (ص ٨١٥). رأى قادة ثورة ١٤ تموز في الوحدة خطراً على مناصبهم في الحكم، كما رأَت الأقطار العربية الأخرى فيها خطراً على كياناتها (ص ٨١٥).

خاف الحزب الشيوعي العراقي من عبد الناصر (ص ٨٢٧) وكان ذلك بتأثير خالد بكداش الذي كان ضد الوحدة لأسباب معروفة. ذلك على الرغم من أن قواعد الحزب كانت أقرب للجماهير وأبعد عن خالد بكداش (ص ٨٢٧). اندفع الشيوعيون في الدفاع النظري عن الموقف اللاوحدوي (ص ٨٣٠) واستخدموا شعار «الزعيم الأوحده» و«جمهورية لا اقليم عاش الزعيم عبد الكريم»، واعتبروا نظام قاسم نظاماً بورجوازيّاً وطنياً (ص ٨٥١) كي يبرروا تأييدهم له.

خاض الشيوعيون العراقيون وأصحاب الاتجاه القومي الوحدوي صراعاً مريراً تميز بالعنف (ص ٨٣١) ولم يكن قاسم فوق النزاعات بل عمل على تأجيجها (ص ٨٤٣) كي يضمن استمرار حكمه. كانت نتيجة هذه الصراعات العنيفة في العراق أن تركت جرحاً عميقاً في المجتمع العراقي إضافة الى أنها ساهمت في حصول الانفصال (ص ٨٦٤). ويعتبر حنا بطاطو أن سبب هذه الصراعات في العراق لم يكن عبد الناصر بل خالد بكداش (ص ٨٦١).

يسرد الكاتب الحوادث العنيفة التي وقعت في العراق بعد الثورة. ويعتبر

العنف الذي حصل في الموصل عام ١٩٥٩ أمراً خطط له مسبقاً ويحمل الشيوعيين مسؤولية ذلك (ص ٨٨٦) أما انتفاضة كركوك في تموز ١٩٥٩ فقد ساهم فيها الشيوعيون كأكراد وليس كشيوعيين فقط (ص ٩١٢). في هذه الفترة تضخمت عضوية الحزب الشيوعي تضخماً كبيراً وصار عددهم عشرات الآلاف (ص ٨٩٦) وصارت قوتهم في الجيش تفوق قوة الضباط الأحرار عام ١٩٥٨. لكن هذا التضخم كان وربما أكثر مما هو غمو صحي سليم (ص ٨٩٧). تزايد الشيوعيون عام ١٩٥٩ بنسبة ٥٠ ضعفاً. وعندما تعرض قاسم لمحاولة اغتيال قام بها الركابي ورفاقه البعثيون دافع الشيوعيون عن قاسم رغم أنه كان قبل ذلك قد بدأ يتحرك ضدهم، وقد استمر هو، أي قاسم، في التحرك ضدهم رغم استسلامهم له (ص ٩٣٥)؛ حتى أنه رفض إعطاءهم ترخيصاً للحزب وأعطى هذه الرخصة لاحد المنشقين، داود الصايغ (ص ٩٣٦ - ٩٤١).

في ٨ شباط ١٩٦٣ نجح البعثيون في انقلاب ضد قاسم وكانت ايدولوجيا البيان رقم ١ الذي أذاعوه عراقية لا عربية وحدوية (ص ٩٧٥). وكانت قيادة البعث آنذاك تشكل غالبيتها (٥ من ٨) من الشيعة (ص ٩٨٣). كان البعثيون أقل شعبية من قاسم الذي هب الناس للدفاع عنه (ص ٩٧٧). كذلك دافع الشيوعيون عن قاسم وكان المدافعون الرئيسيون من السنة (ص ٩٨٣). مارس البعثيون عنفاً شديداً ضد خصومهم وكانت لديهم لوائح باسماء اشخاص للقتل (ص ٩٨٦). ويعتبر الكاتب أن العنف الذي مارسه البعثيون عام ١٩٦٣ كان سببه العنف الذي مارسه الشيوعيون عام ١٩٥٩، ويعلق قائلاً أن العنف ليس غريباً على التراث العراقي (ص ٩٩٣).

كان عدد أعضاء حزب البعث في عام ١٩٦٣ يبلغ ١٥٠٠ عضواً فقط بينهم ٨٣٠ عضواً عاملاً (ص ١٠١٠) وكان تنظيم الحزب نخبياً استبعادياً تراتبياً، وقد علق ميشيل عفلق نفسه على ذلك لاحقاً بالقول أن الحزب كان نخبياً قليل العدد ولا يعبر عن الرأي العام ولا عن روح الحزب.

لم يكن لدى حزب البعث في العراق في ٨ شباط ١٩٦٣ برنامجاً مدروساً

للعمل، لذلك أرسل حزب البعث في سوريا مندوبين هما عبدالله عبدالدائم ومنيف الرزاز لوضع برنامج، وقد فعلا ذلك في ٣ أيام فقط!! (ص ١٠١٣). خاض البعثيون صراعاً مريعاً ضد الشيوعيين والناصرين حالما استلموا السلطة (ص ١٠١٤). وسرعان ما ظهرت الانقسامات في صفوفهم (ص ١٠١٦)، وهذه تعود الى اختلاف أصولهم وجذورهم الاجتماعية كما يقول الكاتب. وفي اجتماع المؤتمر القطري الاستثنائي لانتخاب ٨ أعضاء اضافيين للقيادة القطرية دخل العسكريون الى الاجتماع واعتقلوا علي صالح السعدي وأنصاره (ص ١٠٢٢ - ١٠٢٣) وتم ترحيل القيادتين المتنازعتين الى خارج العراق (ص ١٠٢٥) عند ذلك تدخلت القيادة القومية وأرسلت وفداً من سوريا لحل الخلاف فاستغل عبد السلام عارف، وكان رئيس الجمهورية، الخلاف محتجاً أن الوفد عمل من فوق رأسه واخرج البعثيين من السلطة وشكل تحالفاً من جماعته وبعض البعثيين العسكريين وبعض الناصريين والعسكريين، لكن قاعدة حكمه جاءت من قبيلة الجميلة التي هو منها (ص ١٠٢٧).

في هذه الأثناء استخدم الشيوعيون مقولة «التطور اللارأسمالي» وتقربوا من عبدالناصر (ص ١٠٣٩)، لكنهم في العراق كانوا يناقشون مسألة استلام السلطة (ص ١٠٤٥) وفي عام ١٩٦٥ كانوا يحدثون أنفسهم بالقيام بانقلاب في العراق (ص ١٠٥٦). يعتبر الكاتب أن الكلام عن انقلاب في ذلك الظرف أمر غريب فهم لم يتعلموا شيئاً من التجارب الماضية (ص ١٠٥٦) وكانوا في تفكيرهم أقرب للصين من الاتحاد السوفياتي. في هذه الفترة أيضاً كان الأكراد والشيعة قد صعدوا في قيادة الحزب وانخفض عدد السنة فيها، وكانت قيادة الحزب آنذاك تشبه القيادة عام ١٩٤٩ بعد الوثبة (ص ١٠٦١) مما يفسر هذا التطرف اليساري. وعندما حل عبدالرحمن عارف في الحكم مكان أخيه قرر الحزب الشيوعي الشروع في حرب غوريللا متحركة ومحدودة، وحدث انشقاق عزيز الحاج الذي كان أخطر تحد داخلي للحزب في تاريخه (ص ١٠٦٨).

عاد البعثيون في ١٩٦٨ وقاموا بانقلابين مكملين لبعضهما في ١٧ و ٣٠ تموز، وكانت المساهمة الكبرى في الانقلاب الأول لضباط القصر المقربين من

عارف (ص ١٠٧٣). قابل الشعب هذا التغيير بعدم اهتمام (ص ١٠٧٥). في عام ١٩٦٨ كان الحزب غير ما كان عليه في عام ١٩٦٣، صحيح أن العضوية بقيت ذات طابع نخبوي من حيث قلة عدد الأعضاء العاملين وكثرة الأنصار نسبياً، لكنه جرى تحول هام في أن عدد السنة تزايد في صفوف الحزب وأنصاره بينما انخفض عدد الشيعة انخفاضاً كبيراً (ص ١٠٧٦). بقي البعثيون يعتمدون على العسكر بسبب فقرهم الايديولوجي (ص ١٠٧٦) وضعف قاعدتهم الاجتماعية (ص ١٠٩٣). وكانت قاعدتهم الأساسية من أهل تكريت (ص ١٠٨٨ - ١٠٨٩). ويعزو الكاتب ذلك الى مولود مخلص الذي كان ضابطاً مقرباً في عهد الملكية، وكانت زوجته من تكريت؛ وهو الذي أدخل عدداً كبيراً من شبابها في الجيش، وهؤلاء تكتلوا في الجيش والحزب للوصول الى السلطة (ص ١٠٨٨ - ١٠٨٩).

في عام ١٩٧٣ وقع البعثيون والشيوعيون في العراق على وثيقة كانت بمثابة اعلان صلح بينهم ولم نعد نسمع عن صراعات دائمة فيما بينهم (ص ١١٠٩).

تقييم الوضع الراهن

يقيم حنا بطاطو أوضاع العراق في هذه المرحلة فيعتبر أن النقطة الأساسية هي الحاق العراق بعد الحرب العالمية الأولى بالسوق الرأسمالية العالمية مما أحدث تغييرات جذرية في البنى الاجتماعية، كما يعتبر أن جذور الأحزاب انطلقت من هذه التغييرات (ص ١١١٣). فقد أدت هذه التغييرات الى تفاوت كبير في الثروات (ص ١١١٥) والى عدم تطابق بين الملكيات الكبرى والسلطة السياسية التي اعتمدت على دعم البريطانيين (ص ١١١٦). وكانت الدولة مستقلة، بل معزولة، عن المجتمع. وقد ازداد هذا الأمر حدة بعد ظهور النفط وتنامي موارده (ص ١١١٦).

بعد ظهور النفط تزايد حجم الدولة (ص ١١٢٢) وتزايد دورها في حياة الناس (ص ١١٢٠) وصار $\frac{1}{5}$ الى $\frac{1}{4}$ الناس يعتمدون على وظائف الدولة

لكسب معيشتهم، كثرت الوظائف الطفيلية التي خلقتها الدولة لارضاء الناس وحدث نمو مدني غير صحي كما تزايد حجم الطبقة الوسطى (ص ١١٢٤). ويمكن اعتبار النظام الذي قام بعد الثورة حتى اليوم نظام الطبقة الوسطى (١١٢٥).

ما يميز هذه الحالة هو أن الدولة لا الملكية الخاصة صارت مصدر الوضع الاجتماعي وقاعدته (ص ١١٢٧)، ساهمت الدولة في ذلك عن قصد، ولم يكن الأمر مجرد تطور موضوعي وطبيعي.

يشير الكاتب الى عدم تماسك الطبقة الوسطى مضيفاً أن ظروف العراقيين جعلتهم مستبعدين عن الحياة السياسية إلا في فترات قصيرة منقطعة؛ ويعتبر أن ذلك قد ساعد على إيصال فئات وأشخاص الى السلطة على الرغم من ضيق قاعدتهم الاجتماعية (ص ١١٣١). ينطبق هذا الأمر على البعثيين وعلى غيرهم، وإن كان ينطبق على البعثيين بدرجة أكبر. إن إعتقاد البعث في العراق على قاعدة اجتماعية ضيقة وعلى روابط محلية (عشائرية) هو الظاهرة الأكثر بروزاً في تكوين سلطته. لكن البعث كان الأكثر قدرة، فيما عدا قاسم، على استخدام أحدث وسائل التنظيم الحديث وتقنيات التعبئة الشعبية بكفاءة عالية، مما ساهم في استمرارية حكمه (ص ١١٣٢).

ويخلص الكاتب الى القول أن العراق ما زال في طور النمو بنيوياً (ص ١١٣٣) وإن المشكلة ما زالت هي في بناء المؤسسات القادرة على استيعاب أموال النفط (ص ١١٣٤).

استنتاجات:

حقاً لقد أدت ثورة ١٤ تموز في العراق الى تغييرات هامة وعميقة الجذور في المجتمع العراقي، لكن هذه التغييرات لم تكن حسبما رسمته برامج وتصورات الأحزاب التي شاركت فيها، ولم تكن هذه التغييرات مقاربة لتلك البرامج والرؤى بل مغايرة تماماً لها. لا «البعث» حقق الوحدة العربية، ولا الاشتراكية ولا

الحرية؛ ولا الحزب الشيوعي استطاع إستلام السلطة رغم قوته، ولا استطاع في أي وقت من الأوقات أن يقود المجتمع لتحقيق التغيرات الجذرية التي كان يدعو إليها؛ ولا الضباط الأحرار حققوا قرارهم في الوحدة ولا استطاعوا القبض على السلطة لفترة طويلة. في النهاية انتصرت العشيرة لأن الفشل أصاب كل شيء آخر من بنى المجتمع العراقي. وإذا كان العراق قد أصاب تقدماً مادياً فذلك كان بسبب النفط والارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية. لقد كان النفط هو المنتصر الوحيد، وكانت العشيرة أدواته الرئيسية.

رغم هذه التغيرات في المجتمع العراقي بقي الشعب خارج الحياة السياسية وبقي يعتبر نفسه غير معني بما يجري، لأن تطورات الأمور جاءت مغايرة تماماً لمفاهيمه العميقة الجذور. كان هذا الشعب بعد تفكك الدولة العثمانية يعتبر، كما الشعوب العربية الأخرى، أنه شعب عربي وأن الأمة العربية لا بد أن تحقق وجودها السياسي في دولة موحدة، كما كان يعتبر أن الدولة القطرية أمر عابر ولا بد أن تنتهي عندما يسقط نظامها السياسي. لكن النظام سقط وقام مكانه نظام قطري آخر، يشبه النظام السابق لا في قطريته وحسب، بل أيضاً في اعتماده على قاعدة شعبية ضيقة، وفي استخدامه الموارد المادية والبشرية للمجتمع استخداماً انتفعت منه الأقلية الحاكمة أكثر من غيرها.

استطاعت النخب الحزبية أن تسيطر على السلطة، مجتمعة أحياناً، ومنفردة في معظم الأحيان. لكنها فشلت في حل المشكلة الأساسية التي واجهتها الشعوب العربية وهي مشكلة الهوية القومية وتحويلها الى واقع سياسي وحدوي، علماً بأنه إذا لم تحل هذه المسألة حلاً مرضياً يتفق مع الأهداف والمفاهيم النابعة من الوعي التاريخي للشعوب العربية، فإن كل انجازات «التنمية» والتحديث سينظر إليها على أنها وسيلة أخرى لقمع هذه الشعوب واحتجاز حريتها في سجون القطرية.

إذا كان العراق قد شهد تطورات جذرية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بعد ١٩٥٨، فإن لبنان قد شهد في الفترة ذاتها تطورات اقتصادية

أكثر جذرية مما جعله أكثر الأقطار العربية «حادثة» وتطوراً. لكن النظام اللبناني انفجر من الداخل رغم نظامه الديمقراطي، وكان السبب الأساسي في هذا الانفجار هو عدم حل المسألة القومية التي اتخذت عناوين مختلفة في أزمان مختلفة. أحياناً يكون العنوان المشاركة (مشاركة المسلمين للمسيحيين في الحكم)، وأحياناً يكون العنوان «وجود المقاومة الفلسطينية» وأحياناً وجود الجيش السوري. وليس صدفة أنه في كل مؤتمر يعقد بين الأطراف اللبنانيين لمحاولة وضع حدٍّ للحرب الأهلية يكون الموضوع الأول والأهم للحوار هو مسألة «الهوية القومية».

كانت حصيلة الصراعات الدامية في العراق عقب ثورة ١٩٥٨ انتصار حزب البعث، لا الشيوعيين ولا عبد الكريم قاسم. يمكن الربط بين هذا الانتصار وبين كون البعث يطرح أهدافاً وشعارات وحدوية تدعو إلى حل المسألة القومية بما يتفق مع أهداف ومفاهيم الشعوب العربية. لكن البعث حين استلم السلطة اكتفى بالتحديث والتنمية؛ وقد حقق في سبيل ذلك انجازات كبيرة. لكن التحديث والتنمية بقيا موضع شك وحذر لدى السواد الأعظم من الناس ما داموا يحدثان في إطار قطري. ذلك لأن الإطار الوحدوي، الذي يشكل الحل الوحيد لمشكلة الهوية القومية، هو الشرط الضروري لكل حادثة وتنمية. وغياب الإطار الوحدوي هو الذي يفسر عزوف الناس عن السياسة.

يستنتج حنا بطاطو أن العراق ما زال في طور النمو بنيوياً، وأن المشكلة ما زالت هي بناء المؤسسات القادرة على استيعاب أموال النفط. إن المؤسسة الضرورية، لا لاستيعاب النفط وحسب، بل لاستيعاب طاقات المجتمع وترشيد استخدام موارده المادية والبشرية جميعها، هي المؤسسة السياسية لدولة وحدوية عربية. بدون هذه المؤسسة تكون جميع المؤسسات الأخرى حلولاً تقنية جزئية الطابع. وعلماء التنمية يعترفون بأن شرط كل تنمية حقيقية هو التلاحم القومي.

